



مكتب
عميد الكلية



السيد الاستاذ الدكتور / مدير وحدة ضمان الجودة بالكلية

تحية طيبة وبعد،،،

احيط سيادتكم علما بأن مجلس الكلية بجلسته رقم (٤٦٣) بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٥ قد وافق علي الآلية المقترحة من الوحدة لتفادي تعارض المصالح مع نشرها على صفحة الكلية وبالطرق المختلفة للنشر .

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير ،،،،،

هشام ناجي عبد المجيد

عميد الكلية



أ.د/ هشام ناجي عبد المجيد

٧٢٤٥



سياسة الكلية

لضمان عدم التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة

- عدم استخدام ممتلكات الكلية الخاصة للحصول علي مكاسب شخصية.
- يجب ألا تضر أي وظيفة خارج الكلية سواء كانت بمقابل مادي أم بدون مقابل علي أداء العمل بالكلية.
- عدم الالتحاق بأي مهام عمل خارجية قد تعمل علي تشتيت الوقت والانتباه بعيدا عن مسئوليات الكلية.
- علي الموظف ألا يعرض الهدايا والمميزات والتعويضات والترفيه علي طرف آخر أو يقبلها منه حيث قد يمثل هذا انتهاكا للقوانين أو قد يؤثر سلبا أو يبدو مؤثرا علي الحكم الاحترافي علي أداء العمل أو الواجبات الخاصة.
- ينبغي أن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان الأساسية ويجب ألا يعاني سواء جسديا أم عقليا أي فرد يعمل بالجامعة.
- يجب عدم حدوث تعصب ضد موظف بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الحالة الاجتماعية أو الحمل أو الحالة الأبوية أو الدين أو الرأي السياسي أو الجنسية أو الخلفية العرقية أو الأصل الاجتماعي أو الحالة الاجتماعية أو الإعاقة أو السن.
- يجب أن يعرف كل الموظفين البنود والشروط الأساسية لتوظيفهم ونوصي أن يحصل كل الموظفين من يملكون نفس الخبرات والأداء والمؤهلات علي مرتب متساو لنفس العمل مع مراعاة من يقومون بنفس الأعمال في ظل نفس ظروف العمل .
- تشجيع المنافسة العادلة فالمنافسة العادلة هي أساس تطوير وتجديد الأعمال مع مراعاة الالتزام بصورة ملائمة بالقوانين.
- الامتناع عن قيام أي نشاط من شأنه أن يؤدي الي نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل بين مصالح الشخصية من جهة وبين مسؤولياته ومهامه الوظيفية من جهة أخرى.



- الامتناع عن القيام بأي نشاط لا يتناسب مع أدائه الموضوعي والمتجرد لمهامه أو يمكن أن يؤدي الي معاملة تفضيلية لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع الحكومة ، أو يسيء لسمعة الكلية أو يعرض علاقاتها مع الجمهور للخطر.
- إعلام رئيسه المباشر خطيا وبشكل فوري في حال تضارب مصالحه مع أي شخص في تعاملاته مع الحكومة أو اذا نشأ التضارب بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، أو تعرض الموظف الي ضغوط تتعارض مع مهامه الرسمية أو تثير شكوي حول الموضوعية التي يجب أن يتعامل بها، مع إيضاح طبيعة علاقة التضارب، وعلي الرئيس المباشر اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. وفي جميع الأحوال يجب مراعاة المصلحة العامة عند معالجة هذا التعارض.
- عدم استخدام وظيفته بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحصول علي مكاسب مالية أو أي شيء ذو قيمة بمصلحة خاصة به أو بعائلته.
- عدم استغلال أو توظيف المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأديته لمهامه الرسمية أو بعد انتهاء عمله في الكلية ، وسيلة لتحقيق منافع شخصية لنفسه أو لغيره بشكل مباشر أو غير مباشر، أو للإساءة الي الغير ، وعدم القيام بإفشاء معلومات لإعطاء امتياز غير عادل او غير معقول لأطراف أخرى.
- يجب الحصول علي الموافقات اللازمة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة، في حالة رغبته في الاشتراك في عملية جمع التبرعات او الجوائز او المساهمات العينية لمؤسسات خيرية، ويجوز للرئيس المباشر الطلب من الموظف تقليص الأنشطة أو تعديلها او إنهاؤها عندما يري أنه سيترتب عليها نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري او محتمل في المصالح
- تفادي اقامة علاقات وثيقة مع أفراد أو مؤسسات تعتمد مصالحها بشكل أساسي علي قراراته او قرارات الكلية

عميد الكلية



أ.د/ هشام ناجي عبد المجيد

